

# فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

الدورة الأولى

جنيف، ٢١ - ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢

## فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمتفجرات من مخلفات الحرب

### ورقة مناقشة بشأن `تحذير السكان المدنيين`

#### مقدمة

الغرض من هذه الورقة هو أن تشكل أساساً للمناقشات غير الرسمية لجزء من البند ٤ من ولاية فريق الخبراء الحكوميين الذي يتناول `تحذير السكان المدنيين الموجودين في المناطق المتأثرة بالمتفجرات من مخلفات الحرب أو القريبين من هذه المناطق`. ويعد تفهم طبيعة ومصدر ونطاق هذه المسألة تفهماً أفضل أمراً أساسياً في العثور على سبل المضي قدماً في هذا المضمار وإيجاد الحلول الممكنة. ولا تتناول هذه الورقة مسألة المساعدة والتعاون المرتبطة بذلك.

#### معلومات أساسية

تقتل وتجرح في كل عام أعداداً كبيرة من المدنيين بسبب ملامسة ذخائر غير مفجرة لم يعد لها أي غرض عسكري. ويستنفد وجود الذخائر غير المفجرة الموارد الطبية الشحيحة، ويعيق الإنتاج الزراعي والأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويجول دون إيصال المواد الغذائية والإمدادات الطبية للسكان المستضعفين، كما يعوق إعادة الإعمار والتنمية.

ولقد اقترح عدد من التدابير الممكنة لمعالجة هذا الأثر العشوائي، بما في ذلك منع تحول الذخائر إلى ذخائر غير مفجرة، وضمان إزالتها على وجه السرعة وعلى نحو مأمون وتحذير السكان المدنيين منها. وعلى الرغم مما يتسم به مبدأ تحذير السكان المدنيين من أهمية بحد ذاته، فإن أثر الأحكام المتعلقة بالتحذير سيتراكم إذا تم تناوله في سياق متكامل أوسع نطاقاً (وخصوصاً في سياق أحكام تسهيل إزالة هذه المتفجرات).

وتنطوي أية عملية تهدف إلى إدراج أحكام تتعلق بالتحذير ورفع مستوى الوعي بشأن الذخائر غير المفجرة، على عدد من العوامل الهامة التي يتعين النظر فيها: أولاً، نطاق وطبيعة مختلف أنواع الذخائر غير المفجرة التي تسفر عن وقوع ضحايا من المدنيين؛ وثانياً، العوامل الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في أوساط السكان المتأثرين بهذه الأسلحة؛ وثالثاً، أفضل الممارسات الحالية في هذا المجال؛ ورابعاً، المعلومات والتقنية والمعلومات الأخرى اللازمة للمساعدة على إصدار التحذيرات. وتتناول هذه الورقة باختصار أيضاً التدابير الحالية في إطار القانون الإنساني الدولي.

### أنواع الذخائر غير المفجرة

هناك طائفة واسعة من مختلف المتفجرات من مخلفات الحرب يتعين النظر فيها وهي:

- الذخائر التي تطلقها الطائرات (بما فيها القنابل للأغراض العامة، والذخائر العنقودية، والصواريخ جو - جو/جو - أرض)
- الذخائر التي يتم إطلاقها من الأرض (بما فيها قنابل المدفعية، التي تشمل الذخائر العنقودية، والألغام المضادة للمركبات وقذائف الهاون والقنابل اليدوية).

وعلى الرغم من أن مواد معينة من الذخائر غير المفجرة يمكنها أن تشكل خطراً على السكان أشد من مواد أخرى فالإصابات في صفوف المدنيين تنجم عن كامل مجموعة الذخائر المتفجرة المزودة بصمامات بما في ذلك الصمامات نفسها.

ومن الجدير بالذكر أن متغيرات معينة يمكن أن تحدد نطاق أثر المتفجرات من مخلفات الحرب. والمثال على ذلك، أنه يتزايد اختيار الذخائر العنقودية كسلاح ضد الأهداف المتناثرة، إذ أنها تنشر أعداداً كبيرة جداً من الذخائر الصغيرة القادرة على توليد ذخائر غير مفجرة شديدة الكثافة وذخائر غير مفجرة تحت سطح الأرض على حد سواء. ويتعين النظر أيضاً في عوامل من مثل شكل وحجم وجاذبية الذخائر فيما يخص كلاً من أهميتها كمورد اقتصادي في المجتمعات المتأثرة وأشياء تستثير اهتمام الأطفال.

وعلاوة على ذلك، فإن الذخائر المتروكة يمكن أن تشكل جزءاً لا يستهان به من مشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب. فالذخائر غير المفجرة المتروكة والتي لم يتم إطلاقها بل تركت في أماكنها دون تدميرها يمكن أن تكون حالتها شديدة التفاوت، وسيتردى وضعها دوماً وقد تصبح أشد حساسية بمرور الزمن.

## العوامل الاجتماعية والاقتصادية

توصلت البحوث الجارية مؤخراً إلى استنتاجات لا يكتنفها أي غموض مفادها أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تؤثر على نخوض المخاطر فيما يتعلق بالذخائر غير المفجرة. حيث يقول تقرير صدر<sup>(١)</sup> في وقت أبكر من هذه السنة إن اتخاذ قرار بخوض المخاطر فيما يتعلق بالذخائر غير المفجرة ليس مجرد موازنة بين الدوافع الاقتصادية والخوف، بل يتأثر كذلك بعوامل اجتماعية هامة، بما فيها الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية.

وتعتبر الذخائر غير المفجرة وغيرها من بقايا المعدات العسكرية في المجتمعات الفقيرة ثمينة جداً بسبب قيمة الخردة المعدنية وصلاحيه المتفجرات للاستعمال.

زد على ذلك أن البيانات التي يضمها التقرير تفيد بأنه على الرغم من كون الغالبية العظمى من ضحايا الذخائر غير المفجرة من الرجال. فالأطفال يشكلون نسبة كبيرة وذات مغزى من هؤلاء الضحايا. حيث أن حجم وشكل الذخائر، ولا سيما الألوان الزاهية لبعض الذخائر الصغيرة تجعلها جذابة في أعين الأطفال.

ولذا فإن أي برنامج توعية بالذخائر غير المفجرة، في إطار المتفجرات من مخلفات الحرب، لا بد أن يراعي العوامل الاجتماعية كالفقر ونوع الجنس والسن. وتدعو الضرورة إلى اتخاذ تدابير فعالة في شتى السياقات، مثل اللاجئين، والمشردين داخلياً، والمستقرين ومجموعات الرحّل. وينبغي أن تشكل جهود التوعية بخطر الألغام الأرضية/المتفجرات من مخلفات الحرب الواسعة النطاق المبدولة حالياً أساساً للمزيد من المداولات المتصلة بهذه القضية.

## أفضل الممارسات الحالية

من الأهمية بمكان لدى النظر في التدابير الممكنة، أخذ المعايير الدولية وأفضل الممارسات المتبعة اليوم بعين الاعتبار. ويتم حالياً وضع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام والمتصلة بالتوعية بخطر الألغام. وقد أصدرت الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للثقيف من أجل التوعية بخطر الألغام والذخائر غير المفجرة" التي توضح القضايا الأساسية لمخططي البرامج.

وتعرّف "المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام" الثقيف من أجل التوعية بخطر الألغام والذخائر غير المفجرة على أنها "عملية لتعزيز اتباع المجموعات المعرضة للخطر سلوكاً أكثر أماناً، ولتوفير الروابط بين المجتمعات

---

(١) المتفجرات من مخلفات الحرب - الذخائر غير المفجرة والمجتمعات ما بعد انتهاء النزاعات - صدر في آذار/مارس ٢٠٠٢ عن منظمة بريطانية للقضاء على الألغام الأرضية.

المتأثرة، والعناصر الأخرى في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام والقطاعات الأخرى". وتشير المعايير إلى وجود عنصرين مترابطين ويعزز أحدهما الآخر في هذا النشاط وهما: الاتصال بالمجتمعات المحلية والتثقيف العام. لكنهما لا يشكلان بديلين أحدهما عن الآخر، ولا يجوز اعتبارهما بديلاً عن إزالة خطر المتفجرات من مخلفات الحرب بالاضطلاع بعمليات الإزالة. ويعتبر الاتصال بالمجتمعات المحلية أسلوباً جامعاً يرمي إلى النهوض بالسلوك المأمون وإشراك المجتمعات المتأثرة بالمتفجرات من مخلفات الحرب في تخطيط برامج أوسع نطاقاً للإجراءات المتعلقة بالألغام وإعطائها الأولوية وتنفيذها، بما في ذلك التخلص من الذخائر غير المفجرة. ويهدف التثقيف العام إلى رفع مستوى الوعي بخطور المتفجرات من مخلفات الحرب. وايصال المعلومات المتصلة بالسلامة.

وتبين تجارب المنظمات المنفذة أن تحقيق الفعالية على المدى المتوسط والبعيد يتطلب إدماج التثقيف من أجل التوعية بعمليات استقصاء الألغام/والذخائر غير المفجرة وإزالتها وكذلك في عمل قطاعات التنمية والمعونة الأخرى. ويقتضي التحذير الناجع إشراك المجتمعات المحلية الطويل الأمد في معالجة أثر المتفجرات من مخلفات الحرب، وذلك على سبيل المثال، بتوفير قناة لإيصال البيانات من أجل إعطاء الأولوية لعمليات الإزالة. ويتعين أن تدرك الدول الأطراف ذلك، وأن تدرك كذلك الأخطار المترتبة على وضع معايير أدنى لدى مناقشة تدابير التحذير الممكنة في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

#### المعلومات التقنية والمعلومات الأخرى اللازمة

يتعين أن تنظر الأطراف المتنازعة الراغبة في التمكين من توجيه التحذيرات للمدنيين في المعلومات التي تتطلبها المنظمات الأفضل قدرة على إيصال التحذيرات وفقاً للمعايير الضرورية. وكما هو الحال بالنسبة لإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، فإنه من الأهمية البالغة أن يقدم مستعملو الذخائر هذه المعلومات بسرعة بعد استعمالها لتسهيل عملية إيصال التحذيرات المناسبة في المناطق التي لم تعد متأثرة بالأعمال العدائية النشطة وإلى السكان الذين قد يعودون إلى مجتمعاتهم بعد ذلك بقليل. إذ إنه ما أن يتم نشر سلاح ما فإنه لا يعتبر هو نفسه ولا نقطة الصدم حساساً من الناحية العسكرية. ويمكن تسجيل المعلومات التي تعطي تفاصيل عن نوع السلاح ونقطة الصدم الفعلية (وليست المرجوة) لدى كيان محايد فور الانتهاء من شن أي هجوم وذلك على نحو يفضي إلى حماية المصالح العسكرية وتفادي التأخير في الوقت نفسه.

وتشمل المعلومات التي حددها لجنة الصليب الأحمر الدولية ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية بوصفها معلومات مفيدة في التوعية بخطور الذخائر غير المفجرة أنواع الذخائر المستعملة، مثل الأبعاد والخصائص المرئية لكل من الذخائر ومواد التغليف، وما يوازي ذلك من تفاصيل عن استخدامها، مثل طريقة الإيصال ووجهته، والارتفاع الذي يتم إسقاطها منه والمساحة المستهدفة. إذ إن ذلك يساعد على استنباط المواد

المناسبة، وتدريب المدربين وتحديد أهداف أنشطة التوعية على نحو أفضل. كما أن إعطاء المزيد من التفاصيل عن الذخائر، مثل اشتغالها على آليات التدمير الذاتي أو التعطيل الذاتي، من شأنه أن يساعد في تدريب المدربين على أعمال التوعية.

### التدابير الحالية في القانون الإنساني الدولي

تنص المادة الأخيرة من ولاية فريق الخبراء الحكوميين على أن يقوم المنسق بتقديم التوصيات التي يتم اعتمادها بتوافق الآراء في موعد مبكر كي تنظر فيها الدول الأطراف، بما في ذلك النظر في استمرار أو عدم استمرار التفاوض على صك ملزم أو صكوك ملزمة قانوناً بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب و/أو على نُهج أخرى.

ويتضمن القانون الإنساني الدولي الراهن أحكاماً تتعلق بتحذير المدنيين ذات صلة بهذه المناقشة. إذ تشترط المادة ٥٧ (الفقرة ٢) من البروتوكول الإضافي ١ لاتفاقيات جنيف على وجوب توجيه تحذير مسبق وفعال من أي هجوم قد يمس السكان المدنيين؛ وتشترط المادة ٥٨ أن تقوم أطراف النزاع باتخاذ الاحتياطات الضرورية الأخرى لحماية السكان المدنيين والأفراد المدنيين والأشياء المدنية الخاضعة لسيطرتها من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية.

وعلى وجه أكثر تحديداً فإن المادة ٣ (الفقرة ٤) والمادة ٥ (الفقرة ٢) من البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والمادة ٣ (الفقرة ١٠ ب) والمادة ٦ (الفقرة ٤) والمادة ٩ (الفقرة ٢) من البروتوكول الثاني الملحق بالاتفاقية المذكورة، والمادة ٥ (الفقرة ٢) والمادة ٧ من الاتفاقية بشأن الألغام المضادة للأفراد، تتضمن تدابير عامة لحماية المدنيين من آثار الألغام، والأفخاخ المتفجرة والنبائط الأخرى (حسبما تعرّفها النصوص ذات الصلة). وهذه تشمل القواعد الخاصة بالتحذيرات المسبقة، والعلامات الفارقة، والإزالة والمسؤولية عن توفير المعلومات بشأن أنواع وكميات الأسلحة ذات الصلة وخصائصها التقنية. ورغم عدم تناول أي واحد من هذه الأحكام على وجه التحديد الذخائر غير المفجرة من غير الألغام، والأفخاخ المتفجرة والنبائط الأخرى (حسبما يعرفها البروتوكول الثاني المعدل)، فإنه يمكن استخدامها كمبادئ إرشادية لصياغة أية نصوص قانونية في المستقبل.

واستناداً إلى النصوص القانونية الآتية الذكر، ينبغي النظر في العناصر التالية إبان مناقشة التحذيرات الموجهة للمدنيين:

- الأحكام التي تكفل توجيه تحذير منسبب فعال إلى السكان المدنيين المعرضين للخطر من جراء المتفجرات من مخلفات الحرب؛

- التدابير المتعلقة بتوفير المعلومات على وجه السرعة بخصوص الأمكنة التي قد توجد فيها الذخائر غير المفجرة، ومظهرها، وطبيعة المخاطر المحددة المرتبطة بها، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة؛
- التمسك بأفضل الممارسات في توفير التثقيف للتوعية بالذخائر غير المفجرة.

وعندما استهلّت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عملية المتفجرات من مخلفات الحرب، اقترحت المنظمة أيضاً مبادئ تتعلق باحتمال وضع بروتوكول جديد. وتناول أحد هذه المبادئ التحذيرات الموجهة للمدنيين:

ينبغي أن يتضمن البروتوكول أحكاماً بشأن تحذير السكان المدنيين من خطر الذخائر غير المفجرة. وعلى وجه العموم، فكمية الذخائر المستعملة، والمناطق التي تغطيها معلومة لمستخدمي هذه الذخائر. ويتعين أن يتلقى السكان المدنيون معلومات لتوعيتهم بالمتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك صور الأسلحة ذات الصلة والأخطار التي تشكلها. وذلك فور استعمال هذه الأسلحة في أية منطقة من المناطق.

وتتضمن هذه الورقة العناصر المذكورة أعلاه ويمكن استخدامها كأساس للمزيد من المداولات وإعداد نص ملزم قانوناً.

-----